

تقويم منهجي لمعالجة قضايا الأسرة

الأستاذة المساعدة الدكتور حليلة بوكروشة

المؤتمر الوطني حول: الفقه المعاصر: قضايا وتحديات

الجهة المنظمة: قسم الفقه وأصول الفقه كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية

18-19 ديسمبر 2012

Critical Appraisal of Approaches to Dealing with Family Issues

Assist. Prof. Dr. Halima Boukerroucha

National Seminar on:

Contemporary Fiqh: Issues and Challenges

Organiser: Department of Fiqh and Usul al-Fiqh. KIRKS. IIUM

18-19 December 2012

Venue: IIUM

بسم الله الرحمن الرحيم

تقويم منهجي لمعالجة قضايا الأسرة

الأستاذة المساعدة الدكتور حليلة بوكروشة

المستخلص

تتفق المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا الأسرة، والإطارات المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني في الدول الإسلامية على محورية قضية الأسرة، وأنها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، والمدخل الرئيس لأي إصلاح. غير أن مقاربتها لهذا الإصلاح اتسمت في الغالب بالقصور والاضطراب بحيث لم تنسجم وكليات الشريعة الإسلامية ولم ترق إلى تطلعات الأسرة المسلمة. وقد أرجع كثير من الباحثين هذا القصور إلى منهج مقارنة الجهات المعنية لهذا الإصلاح، وترتيب أولوياته. وهذه الورقة محاولة لتقويم نقدي لواقع معالجة قضايا الأسرة في التشريعات القانونية والخطط التربوية والتوجيهات الدينية، واقتراح إطار منهجي مستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية يضمن معالجة قضايا الأسرة من بعدها الشمولي الجامع بين متطلبات الدين ومقتضيات الواقع.

مقدمة

إن تطور المجتمعات، واحتكاكها بحضارات وثقافات مختلفة وكذا معاشة تحديات محلية ودولية متسارعة ومعقدة تقتضي من دون شك معاودة النظر في بعض جوانبها التي منها الأسرة لا من أجل الإتيان على بنیان الأسرة من القواعد، وإنما من أجل الاستجابة لهذه التحديات بما يناسبها. وقد كان هذا منهج القرآن الكريم خاتمة الوحي الإلهي إلى خاتم أنبيائه حيث أثار قضايا على زمن النبي صلى الله عليه وسلم كقضية الميراث، والظهار والتعدد وإجبار الفتيات على البغاء، وغيرها من القضايا معالجة اتسمت بالصراحة والموضوعية والشمول. وقد شهدت القرون الأولى عموماً ثباتاً على هذه الأسس في بحث ومعالجة قضايا الأسرة. غير أنه مع بروز عصر التقليد بدأت الأعراف والتقاليد القبلية تحل محل منهجية القرآن الكريم وسنة النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم في معالجة قضاياها، أو سخرة سخرها الله له لتجهد نفسها لتحقيق مطالبه ونيل رضاه، وأنها ومالها ملك له، فحرمت المرأة بسبب هذا التصور الخاطئ من بعض حقوقها كحق الميراث بضغط القبيلة التي لا تريد التنازل على بعض ممتلكاتها لامرأة يملك أو سيملك ناصيتها رجل من غير القبيلة. ولا شك أن هذه العصور لم تخل من إسهامات علماء أكابر في الثبات على منهج التأسّي بالنبي في حل مشكلاتها. وإذا ما وجهنا نظرنا إلى العصر الحديث وجدنا أن الوضع ازداد تعقيداً حيث إنه انضاف إلى التوجه المتشبث بالأعراف والتقاليد على حسب هدي النبي صلى الله عليه وسلم في معالجة قضايا المرأة، توجه يدعو إلى التحرر لا من قيد التقاليد والأعراف فحسب بل من النصوص الشرعية النازمة للأسرة، وهو ما صعب من مهمة القائمين على معالجة قضايا الأسرة، حيث غابت في ظل هذه التجاذبات الرؤية المنهجية الكلية لمعالجة قضايا الأسرة، فصارت هذه البنية الأساسية في بناء المجتمع المسلم ضحية موروثات ثقافية شوشت على هدي الشريعة الصافي، وتوجهات ليبرالية تروم النأي بنفسها عن الضوابط الشرعية المنظمة لهذه الأسرة.

وعليه فإن هذه الورقة تهدف إلى تقديم رؤية منهجية لمعالجة قضايا الأسرة، وسيكون عرض هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: تعريف الأسرة وبيان أهميتها في الإسلام

المحور الثاني: معوقات معالجة قضايا الأسرة

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية لمعالجة قضايا الأسرة

المحور الأول: تعريف الأسرة وبيان وأهميتها في الإسلام

لقد عرفت الأسرة تعريفات كثيرة منها تعريفها أنها "الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب إستقرار و تطور المجتمع" وأنها: "الجماعات التي تؤثر على نمو الأفراد و أخلاقهم منذ المراحل الأولى من العمر و حتى يستقل الإنسان بشخصيته و يصبح مسؤولاً عن نفسه و عضواً فعالاً في المجتمع"، وأنها: "مجموعة تتكون من شخصين أو أكثر يرتبطون مع بعضهم البعض بواسطة الدم أو الزواج أو التبني ويعيشون حياة مشتركة"، وأما تعريفها المرتبط بالتصور الإسلامي: المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد يرمي إلى إنشاء اللبنة التي تسهم في بناء المجتمع ضمن القيم المسطرة في القرآن والسنة".

أما أهميتها، فيمكن تلخيص أهم جوانبها في الآتي:

- إنها المؤسسة الأولى والرئيسة المضطلة بتعليم الطفل وتهذيبه، ونقل خبرات الحياة، ومهارتها إليه.
- إنها المحضن الأول في التكوين النفسي وتقويم السلوك الفردي، وبعث الحياة، والطمأنينة في نفس الطفل، حيث يتعلم فيها اللغة، ويكتسب أهم القيم.
- إنها الحصن الحصين من المؤثرات السلبية المناقضة للتعاليم الإسلامية، إذ إنها المشكل لشخصية الطفل، والمكسب للقيم والعادات التي تعصمه من الانحراف.
- إنها اللبنة الأساسية لبناء المجتمع والضامن الرئيس لقوة النسيج الاجتماعي ومنعته من أي غزو أو تشويه.

المحور الثاني: معوقات معالجة قضايا الأسرة

إن معالجة قضايا الأسرة في المجتمعات المسلمة المعاصرة واجهتها جملة معوقات كانت سببا في تفاقمها في بعض الجوانب بدل حلها أو على الأقل التقليل منها. ومشكلة هذه العوائق أنها صدرت عن محسوبون على الطبقة المثقفة، وهو ما أثر بدوره على مقاربة العامة لهذه القضايا. ويمكن تلخيص أهم القضايا التي عاقت بحث قضايا الأسرة في الآتي:

أولا: المقاربة التجزئية

إن أهم معوقات معالجة قضايا الأسرة في المجتمعات المسلمة انطلاق كثير من هذه المعالجات من مقاربة تجزئية ذرية تروم حل المشكلة ببعد اجتزائي حربي يغفل موقع المشكلة في الإطار العام المحيط بها أو الكل الذي تشكلت فيه. ويغفل النظرة الكلية المنطلقة من التصور القرآني الذي يرمي إلى ضرورة فهم الجزئيات في إطار الكليات سواء كانت هذه الكليات: النظرة الإسلامية الكلية للإنسان والحياة أم النظام الذي يحكم المفردات والمفاهيم الجزئية في أي مجال من مجالات التشريع الإسلامي. ومن أبرز أمثلة المقاربة التجزئية لبحث قضايا الأسرة وتقدم حلول على منوالها مفهوم القوامة. فقد شاع ربط القوامة في الواقع المعاصر للأسرة المسلمة بالتسلط وإنفاذ أمر الرجل على المرأة بسبب تفسير لفظ "الدرجة" في قوله تعالى "وللرجال عليهن درجة" بعلو منزلة الرجل على المرأة، وبسبب توظيف قوله تعالى: "بما فضل بعضهم على بعض" في التأكيد على فضل الرجل على المرأة. ولقد أغفلت هذه المقاربة وهذا التفسير الحربي التجزئي فهم "القوامة" في إطار المنظومة القيمية للأسرة المسلمة وفي إطار السياق القرآني التي وردت فيه.

إن المنظومة القيمية للأسرة المسلمة تقوم على أسس ثلاثة: التوحيد والاستخلاف والزوجية.

ومعنى التوحيد هو أن تحكم تصرفات الفرد في تعامله مع أي طرف الإيمان بالله خالق الكون وخالق الإنسان لعبادته وعمارة أرضه وفق منهجه الذي كلفت الرسل ببيانه. فالتوحيد يوفر للمسلم المرجعية العقدية والتشريعية، فلا مجال لهوى الأنفس وسلطة الأعراف والتقاليد وضغط المصالح القاصرة والمتضاربة في علاج مشكلات الحياة.

والاستخلاف هو ذلك المفهوم الذي يضبط حركة حياة الإنسان المسلم من خلال تعريفه بمهمته وغاية وجوده، وهي خلافة الله في الأرض بعمارتها وفق منهج الله تعالى. والإنسان في ظل مبدأ الاستخلاف مخلوق لرسالة ينبغي إدراكها. والاستخلاف بهذا المفهوم يشمل المرأة والرجل فلا يتم انجاز المهمة بطرف دون آخر، أو باستبداد طرف على آخر، وإنما ينبغي أن تنجز المهمة بقناعة تامة بضرورة التكامل بين الرجل والمرأة، تكامل مبناه التناغم والانسجام. وقد يسر الله تعالى هذا التكامل من خلال ما زود به الإنسان رجلاً كان أو امرأة بإمكانات وخصائص نفسية وعقلية، فجعله حراً مختاراً، عاقلاً مفكراً، اجتماعياً. وبناء على هذه الخصائص قام مفهوم الاستخلاف بصياغة وتنسيق حركة المرأة والرجل في علاقات مركزية عامة توظف في بناء الأمة وتنسحب بشكل من الخصوصية على مؤسسة الأسرة.

أما الزوجية ثالث عناصر المنظومة القيمية للقوامة، فهي تدل على الشيء الذي خلقه الله تعالى وخلق له من خلقه ثانياً له مخالفاً له في معناه، فكل واحد منهما زوج للآخر. وهي سنة أو قانون الهي في الخلق شمل الإنسان والحيوان والنبات وغيرهم من مكونات عالم المادة. "سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون"¹

وفي المجتمع البشري جعل الله تعالى الزوجية مفهوماً مركزياً في صياغة علاقة الرجل والمرأة، تتجسد في مؤسسة الأسرة، من خلال توزيع الوظائف والأدوار بين الطرفين عبر منظومة محددة وملزمة من

¹ انظر: سعيد حوى، الله جل جلاله، دار السلام، ط2004، 6، ص 103.

الحقوق والواجبات تضمن التكامل الوظيفي الذي يفرضه مبدأ الاستخلاف. من هنا كانت الثنائية المتكاملة هي سر مبدأ الزوجية، وكان التنازع والتصارع نقيضها.

إن منطلق تناول القرآن لجنس الرجل والمرأة تأكيد على أن الرجل والمرأة متساويان من حيث المسؤولية الشرعية وأركان التكليف، وأن الله كرمهما وفضلهما على كثير من الخلق فقال جل من قائل: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" (الإسراء: 70)، وأن الكرامة عند الله بينهما تكون بالتقوى، - والتقوى أمر أخروي يجازي الله فيه يوم القيامة عباده كل بحسب مستوى تقواه - فقد قال في محكم تنزيله: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات: 13). وقال النبي الكريم ع "النساء شقائق الرجال"²، والخطاب القرآني حافل بالآيات الجامعة بين التذكير والتأنيث: "والمؤمنون والمؤمنات"، "إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات". ورد عادات الجاهلية في القصاص، فقال: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (البقرة: 187)، وجعل المسؤوليات الجنائية متساوية بين الرجل والمرأة "الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةً" (النور: 2). "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (المائدة: 38) "وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا" (النساء: 15) "وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا" (النساء: 16)

وقسم بينهما الأدوار ليس بناء على التسلط أو قهر الواحد للآخر ولا التملص من المسؤولية، وإنما بناء على حكمة الله في بناء هذا الكون وبناء على توجيه النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في قوله الحكيم: "اعملوا فكل ميسر لما خلق له"³، فبين القرآن ابتداء أن التفاضل يجب أن لا يكون

² الحديث رواه أحمد والترمذي وذكر صاحب مجمع الزوائد أنه ورد مختصرا في الصحيح، انظر، أبو بكر الهيثمي:

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج1، ص268.

³ انظر البخاري: الصحيح، حديث رقم: 4666، ومسلم الصحيح، حديث رقم: 2647.

مدعاة للتعالي أو الاحتقار أو سوء توظيف نعمة الله تعالى، فقال جل من قائل: "وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا" (النساء: 32). فبين أن هذا التفاضل مما لا ينبغي للطرف الثاني أن يتمناه، لأنه إما أنه غير مهياً له ابتداءً، أو لأن لديه مهمات أخرى تغنيه عن طلب مثل هذه الوظيفة.

ثم بين أن هذا الاختلاف في المهمات من فضل الله على الرجل والمرأة على حد سواء، وأن الواجب على كل منهما أن يشكر الله على ما منّ عليه من فضائل وكرامات، وأن هذه الأعباء ليست إلا تكاليف لبلوغ رضوان الله، وأن تقسيم الأدوار لا يقصد منه الغبن أو الإجحاف أو الاستغلال والتعالي، وإنما المقصود منه إعطاء قيمة حقيقية لكل من الرجل والمرأة تتناسب وقدرتهما الخلقية، وتحقيق حكمة الله في هذا الوجود.

فقوامه الرجل على المرأة قوامه رعاية ومؤازرة لا قوامه تسلط، أو إلغاء لشخصية المرأة في البيت وإغفال دورها الريادي في بناء المجتمع وخدمة المشروع الحضاري للأمة. القوامه قيام الرجل بواجبه اتجاه زوجته حتى يتيسر لها القيام بدورها على أكمل وجه. يقول سيد قطب في هذا المعنى: "ينبغي أن نقول إن هذه القوامه ليس من شأنها إلغاء شخصية المرأة في البيت ولا في المجتمع الإنساني، ولا إلغاء وضعها المدني، وإنما هي وظيفة داخل كيان الأسرة لإدارة هذه المؤسسة الخطيرة، وصيانتها وحمايتها، ووجود القيم في مؤسسة ما لا يلغي وجود شخصية أخرى أو إلغاء حقوق الشركاء فيها، فقد حدّد الإسلام في مواضع أخرى صفة قوامه الرجل وما يصاحبها من عطف ورعاية وصيانة وحماية وتكاليف في نفسه وماله وآدابه في سلوكه مع زوجته وعياله"⁴

والأمر يقال عن التفضيل المنصوص عليه في الآية نفسها، فهو تفضيل وظيفي لا مبدئي، لأن الرجل والمرأة من البعد الاستخلافي متساويان في المقام أي الحقوق والواجبات، ولكن مختلفان في المهام. وإن تنوع واختلاف الأدوار بين الرجال والنساء هدفه التكامل بين تلك الأدوار لضمان نجاح مشروع الاستخلاف، وهو ما يفسره قوله الله تعالى في بيان أبعاد التفضيل عندما قال تعالى "ولا تتمنوا ما

⁴ سيد قطب: في ظلال القرآن، ج2، ص652.

فَضَّلَ اللهُ به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن". وهو ما يدل على أن كل طرف يفضل الطرف الآخر في امكانات وخصائص معينة ضرورية لأداء مهمته الاستخلافية. هذه المهمة التي لا تتحقق ولا يكتب لها النجاح إلا بتكامل أداء الطرفين. وربط التفاضل بالكسب يؤكد مبدأ التسابق في الخير والتنافس في الطاعة بين المرأة والرجل، التي منها التسابق بينهما في طاعة الله في علاقتهما الزوجية، وهو المفهوم الذي عبر عنه ابن عباس رضي الله عنه في قوله "إِنِّي لأحب أن أتزَّين للمرأة كما أحب أن تتزَّين لي".

ومما يزيد هذا المعنى تأكيداً سياق الآيات وترتيبها. فآية القوامة تأتي بعد الآيات التي تتحدث عن توزيع الأنصبه بين الرجال والنساء دونما غبن لطرف، أو تمييز يخل بمبدأ المساواة، وإنما وفق الجهد والكسب الذي يحصل به كل طرف ما يستحق من ثمرات⁵، وهو ما يعني أن درجة القوامة ما هي إلا رعاية، وإن هذه الرعاية مسئولية وعطاء وليست استبداداً ينتقص من المساواة التي قرنها الله بالقوامة بل وقدمها عليها. وقد لخص الشيخ شلتوت هذا المعنى في تفسير آية القوامة فقال: "وبيئت السورة الدرجة التي جعلها الله للرجال على النساء بعد أن سوى بينهما في الحقوق والواجبات، وأنها لا تعدو درجة الاشراف والرعاية بحكم القدرة الطبيعية التي يمتاز بها الرجل على المرأة، بحكم الكد والعمل في تحصيل المال الذي ينفقه في سبيل القيام بحقوق الزوجة والأسرة، وليست هذه الدرجة درجة الاستبعاد والتسخير كما يصورها المخادعون المغرضون"⁶

ومنعم النظر في آي القرآن الكريم المتعلقة بالرجل والمرأة يلحظ أن القرآن الكريم يهدف إلى أن تسود روح الشراكة والتشاور بين الزوجية في كل شيء، وأن ما يرد من تفضيل ورفع درجة، إنما ينحصر في مجاله الوظيفي حتى يفقه كل واحد من الجنسين دوره وأولوياته في تحقيق الشهود الحضاري. ومن الأمثلة التي تبرز هذا المعنى أعمال التشاور وتحقيق التراضي بين الزوجين فيما يبدو أمراً ذا اختصاص، وهو فطام الرضيع، حيث قال تعالى: " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ

⁵ انظر، محمد عمارة: النموذج الإسلامي لتحرير المرأة، ص 67.

⁶ تفسير الشيخ شلتوت

الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" (البقرة: آية: 233) ففي هذه الآية دلالة قوية على بعد التكامل، وبيان لحكمة الله تعالى في هذا الازدواج البشري.

ثانيا، سوء الفهم وسوء التطبيق

كثير ما تكون لبعض الاجتهادات المفصلية عواقب وخيمة على قضايا الأسرة نتيجة سوء فهم لنصوص الشريعة الغراء أو سوء تطبيق لها. ويمكن إرجاع سوء الفهم في تقديري إلى المقاربة الاجتهادية الحرفية لنصوص الشريعة الإسلامية مع إغفال استحضار أسباب النزول أو أسباب الورد والسياق وكذا الملابسات التاريخية التي أحاطت بالنصوص الشرعية، وإذا انضاف إلى سوء الفهم، سوء التنزيل بحيث يتعامل مع جميع الشرائح الممثلة للأسرة تعاملًا آليًا، يعطى جميع القضايا المعروضة حكما واحد يسري على الجميع، فتكون قضايا الأسرة بهذا الصنيع جمعت بين معوقين: معوق في الفهم ومعوق في تنزيل الفهم. ومما يمكن استحضاره كمثال لسوء الفهم وبالتالي سوء التنزيل قضية التعدد في الزواج، ففهمه على أساس أنه يراد به ابتداء حكما شرعيا يجب أن يتشبث به الرجل ويبشر به في كل محفل انتصارا للتفوق الذكوري أمر غير دقيق، لأن الملابسات التاريخية المتعلقة بأسباب نزول آية التعدد تبين أن الإسلام جاء بالحد من تعدد الزوجات الذي كان في الجاهلية سهلا، ولم يأت ليبشر بفضائل تعدد الزوجات ويجعله أصلا في التشريع كما يظن البعض. وإمعان النظر في سياق آية التعدد يبين أن تعدد الزوجات ليس مقصودا لذاته وإنما لأسباب موضوعية. فلم يرد تعدد الزوجات في القرآن الكريم بمعزل عن أسبابه، ولا تجد فيه دعوة مفتوحة صريحة للتعدد دون ضوابط، وقد نهجت السنة النبوية المطهرة المنهج نفسه. والتشريع أباح التعدد ولم يأمر به، وشتان بين

الأمر بالتعدد، وإباحته، وإذا ارتبطت الإباحة بأسباب وشروط وضوابط من مثل قوله تعالى: {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً} وقوله في آخر الآية: {ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعُولُوا} أي: {ذَلِكَ} وهو الاكتفاء بواحدة، أقرب ألا تجورا وتميلوا عن حقوق النساء، تبين بأن الشريعة السمحاء وازنت بين حقوق الفطرة الإنسانية واحتياجاتها وبين الواجبات المترتبة على تلك الحقوق، في معادلة يصعب إنكار حكمتها العالية أو الغفلة عن مقصدها في تحري الاستقرار النفسي والاجتماعي في المجتمع، ولا شك أن الواقع العملي يثبت وجود علاقة قوية وأكد ظاهرة بين وجود تعدد الزوجات في المجتمع، وضمان حقوق المجتمع العام مثل حقوق اليتامى والأرامل.

فمن المؤسف أن ينعكس سوء الفهم لمبدأ التعدد والمقاصد التي شرع لأجلها على تصور التكييف الشرعي وطريقة تقديم المبدأ وعرضه. فالتعدد نظام اجتماعي شرع لحل مشاكل اجتماعية لا لإحداثها، فتقدمه على أنه سنة ورجولة و"جدعنة" والحث عليه مع إغفال شديد لمقاصده وتبعاته، واتهام من يناقش الممارسة السيئة أنه معترض على حكم الله تعالى، تشويه لمعناه وصرف الناس عن تحقيق مقاصده.

ومما تجدر إشارته في إساءة التطبيق لمبدأ التعدد التركيز عند الفتوى في موضوع التعدد على العدل والقدرة، وعادة ما تقرن القدرة بالمقدرة المادية والجسدية، أما باقي أنواع القدرة كالقدرة النفسية فتكون غائبة، أضف إلى ذلك أنه في مجال التطبيق يترك تحديد القدرة على العدل للراغب في التعدد، دونما مراجعة عميقة لأسباب نزوع الرجل إلى التعدد. فالتعدد قد يكون بسبب عدم الرضا عن أداء الزوجة الأولى، وقد يكون للهروب من مشكل كان الواجب حله. فالدراسات تثبت أن من أسباب الجنوح إلى التعدد هو الفشل في التعامل مع الخلافات الزوجية بسبب عدم فهم الطرفين لطبيعة العلاقة الزوجية، أو عدم تأهيلهما لاستيعاب المشاكل والحوار العائلي وحسن إدارة العلاقة. فبدل من حل هذه المشاكل يختار البعض ما يظنه الطريق الأسهل وهو الزواج بالثانية بحثا عن السعادة الزوجية المفقودة، فيكتشف أن الزواج الثاني لم يحل مشكلته لأن التعدد لا يحل مشكلة الجهل والعجز، وعليه يكون صنيعه سببا رئيسا في استنساخ الفشل الذي صحب الأسرة الأولى في الأسرة الثانية، فتضيع

بسبب هذه الممارسة الخاطئة المقاصد التي لأجلها شرّع التعدد، بل وأكثر من ذلك ستضيع مقاصد الأسرة من تحصين ومودة وسكينة وصلة رحم.

وثمة دوافع أخرى للتعدد شخصتها دراسات اجتماعية ونفسية، منها أنه وسيلة للبحث عن الذات، لأن البعض لا يعلم ما يريد من شريكة حياته، فيتخذ من التعدد وسيلة لعله يجد ذاته ويرتاح ويستقر، فهي رحلة للمجهول. بل إن ثمة أسباب للتعدد أبعد ما تكون عن تحقيق مقاصد الشريعة مثل التعدد بسبب تغير مركز الشخص الاجتماعي فيصبح يشعر أن زوجته الأولى التي ارتبط بها غير صالحة للمستوى الذي ارتقى إليه فهي تشوّه صورته وتنقص من قدره ، واستحقاقات المرحلة الجديدة تقتضي الزواج من أخرى توائم المركز الجديد ويوائمها، ولا شك أن مثل هذه القرارات تأتي في الغالب الأعم بنتائج وخيمة على الأسرة تتدمر فيها علاقة الأباء بالأبناء، وتقطع فيها الأواصر والأرحام.

ثالثا: التجاذبات السياسية

من معوقات معالجة قضايا الأسرة وقوعها تحت طائلة التجاذبات السياسية، والموازنات المصلحية مما يؤثر سلبا على مستوى الموضوعية والواقعية في بحثها وممارستها. إذ كثيرا ما يكون قانون الأسرة - الإطار القانوني المنظم لشؤون الأسرة - في الدول العربية نتاجا للصراع الأيديولوجي في المجتمع، والصراع السياسي بين الشركاء السياسيين، تحدّد مساره ونتائجه موازين القوى و الرغبة في الاستمرار في السلطة.

فكلما يتم الإعلان عن طرح ملف مراجعة قانون الأسرة تتقدم مختلف القوى السياسية والاجتماعية بمشاريع بديلة للقانون. ويمكن تصنيف هذه المشاريع إلى صنفين:

1- صنف مبني على أساس المساواة بين الجنسين يمثل التيارات العلماني، ويتضمن في الغالب إلغاء واجب الطاعة ورفض الولاية في الزواج والمساواة في الميراث والمساواة في إنهاء العلاقة الزوجية ورفض تعدد الزوجات.

2- صنف مبني على أساس احترام تعاليم الشريعة الإسلامية يمثل التيارات الإسلامي بأحزابه وجمعياته، وهذا الصنف يتبنى سياسة التعديل وليس الإلغاء أي تعديل قوانين الأسرة السابقة المبنية أصلا على تعاليم الشريعة الإسلامية وليس إلغائها والإتيان بقانون جديد ذا مرجعية مختلفة، وتتمثل في الغالب مطالب هذا المشروع في ضمان الزوج المسكن للمرأة المطلقة الحاضنة وتقييد تعدد الزوجات وغيرها.

ثم تندلع حربا قانونية وإعلامية طاحنة بين القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في مهمة اقتراح قانون للأسرة وإن كان القطبان البارزان هما: الإسلاميون والعلمانيون، إذ يحاول كل قطب كسب المعركة باستخدام أدوات ضغط مختلفة،

فالتيارات الإسلامي يركز على هوية الشعب الإسلامية وتمسكه بمرجعياته الدينية.

أما التيارات العلماني فإنه يعتمد في الغالب على وجود عناصر له نافذة في السلطة تتبنى إلغاء قانون الأسرة ذا المرجعية الإسلامية من خلال التسويق للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها معظم الدول العربية والمتعلقة أساسا بضرورة احترام حقوق المرأة والطفل مثل معاهدة إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة... الخ

كما يؤكد على أن إعادة النظر في مسألة حقوق الإنسان عموما وقانون الأسرة خصوصا هو شرط أساسي من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الإصلاحات الاقتصادية والقروض أو المساعدات.

وعندما يحتدم هذا الصراع الأيديولوجي وتعجز القوى السياسية والاجتماعية عن الوصول إلى مشروع مشترك ويأس الشارع من النخبة بمختلف توجهاتها واتجاهاتها ويشك أو يشكك في قدرتها على خدمة الوطن وحمايته يبرز أعلى رأس في هرم السلطة (الرئيس أو الملك) ليحسم الموقف من خلال إلغاء بعض البنود المقترحة من طرف العلمانيين لإرضاء التيار الإسلامي (مثل بند عدم اشتراط الولي في عقد الزواج) وتقييد بعض الآخر لارضاء التيار العلماني (مثل تعدد الزوجات). ذلك لأن استمرار الصراع يعني الاستقرار الذي يؤثر من دون شك على قمة هرم النظام السياسي. وبعد هذا التدخل الحازم لن يبقى أمام البرلمان إلا المصادقة على القانون لأنه ليس من حقه مناقشة المواد منفصلة، وإنما القبول الكلي أو الرفض الكلي. ولا شك أن المصادقة في هذا السياق تعني اختيار أمن الوطن واستقراره والحفاظ على نسيجه الاجتماعي، والرفض يعني تمزيق وحدة المجتمع وتصريف جهوده في قضايا لا تخدم مسيرة التنمية ، القضية الأم والتحدي الأكبر الذي يجمع كل شرائح المجتمع وتياراته. فإن الأنظمة العربية جرّبت هذا الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين مرات عديدة وفقهت قواعد اللعبة فيه وقررت أن تستوعبه وتوجهه لتخرج في كل مرة المنتصر الوحيد منه، وتقدّم نفسها كبديل لكل الأطراف من خلال الامساك بالتوازنات الكبرى للمجتمع.

رابعاً: الصراع الأيديولوجي

تعد قضايا الأسرة وقانونها من أهم ساحات المعارك الساخنة والمستمرة بين الاتجاه الإسلامي المدافع عن الهوية الإسلامية والاتجاه العلماني المستورد والحامي للأنساق الفكرية الغربية. ولقد أثر جو الصراع هذا سلباً على قضايا الأسرة إذ أخضعها للكثير من الذاتية وردة الفعل التي تجعل همّ صاحبها الأول هو الانتصار للاتجاه المنتمى إليه وصناعة رأي عام داعم أو على الأقل متعاطف. ذلك أن أي

انتصار مهما كان جزئيا في هذا المجال، مجال الأسرة سيفتح الباب واسعا لتحقيق مكاسب أخرى قلّت أو كثرت في مجالات أخرى، وبالتحديد في المجال السياسي الاجتماعي والثقافي الاعلامي. وأبرز مثال على ذلك قانون الخلع في مصر. فلقد تعالت أصوات الاتجاه الإسلامي بعد ثورة 25 يناير لإلغاء هذا القانون الصادر سنة 2000 بموافقة الأزهر، و كرد فعل لذلك شنت حملات إعلامية مضادة بزعامة الاتجاه العلماني تدافع عن القانون وتسوّق له باعتباره أحد المكاسب التي حققتها المرأة في نضالها ضد اللامساواة .

ولا شك أن بحث موضوع الخلع في جوّ تدافع فيه كل أنواع الاستقطاب، الديني والسياسي والطائفي سيفقده الكثير من الموضوعية العلمية والرصانة البحثية. ذلك أن استغلال أطراف خارجية وداخلية لمبدأ الخلع وسوء استعمال بعض النساء له جعله عند البعض مسوغا لرفضه وحرمان المرأة من حق وهبها الله إياه عند استحالة استمرار العلاقة الزوجية وفق الحدود والأطر التي وضعها الله تعالى لهذه العلاقة. وقد كان المفروض الدفاع عن مشروعية الخلع وبيان مقاصده وتحديد ضوابطه حتى لا تتعسف المرأة في استعماله، ولا يتخذ وسيلة لاختراق مؤسسة الأسرة والمنظومة الضابطة لها، فيكون بذلك قد استغل في نقيض ما وضع له. في المقابل فإن تعسف الرجل في استعمال حق الطلاق وبطء إجراءات التقاضي في قضايا الطلاق المرفوعة من طرف النساء لا يسوغ تبني مبدأ الخلع كعلاج أولي وسريع للمشاكل الزوجية، بحجة أنه يشعر المرأة بمساواتها بالرجل ويحررها من الدلالات السلبية التي ضمّنها المجتمع للفظـة "مطلقة" ويمنحها بزعمهم الشعور بالكرامة والانتصار من خلال وصم طليقها بالمخلوع.

الشاهد أن قضايا الأسرة بحاجة لأن تدرس بموضوعية وإنصاف تقف أمام قضاياها وقفة منصفة تهتدي بالنصوص الشرعية والمقاصد الكلية، وتستحضر المراجعات الاجتهادية التي شهدتها على مر العصور، تحتنب فيه الذاتية والصراعات الأديولوجية، ومنطق رد الفعل.

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية لمعالجة قضايا الأسرة

يتعذر في هذه الورقة المقتضبة تقديم تصور مفصل لمنهجية معالجة قضايا الأسرة، غير أن هذا لا يمنع من رسم إطار عام لآفاق معالجة قضاياها. إطار يروم الإسهام في ضبط الاجتهاد المعاصر وعصمته من الشطط والزلل.

وأول ما يمكن تسطيره من آفاق علاج قضايا الأسرة إشراك جميع القوى الفاعلة في فحص مشكلاته، وتقديم مقترحات حلها. فقضية الأسرة ليست قضية فقيه فقط ولا قضية قانوني ولا حتى صاحب سلطة سياسية، وإنما هي قضية يجب أن يشرك فيها الجميع؛ الفقيه والقانوني والسياسي وعالم الاجتماع، وعالم النفس، وغيرهم من المتخصصين.

ومما يجب أن يوضع كأفق لعلاج قضايا الأسرة تحديد الإطار الكلي الناظم لمؤسسة الأسرة، وأقصد بالإطار الكلي تحديد مفصل للتصورات الكلية المسطرة في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعلها حكماً في الاجتهاد في قضايا الأسرة وتحديدده. والإطار الكلي يتناول بيان موضوع الحكمة من الازدواج البشري، والبعد العقدي التوحيدي الاستخلافي الذي يجب أن يحكم هذه العلاقة، وكذا تقديم تصور كامل لموضوع العلاقة الزوجية في إطار موضوع الشراكة في النهوض بمهمة عمار الأرض.

ومما يساعد كذلك على هذا الأمر استنطاق التاريخ من خلال استحضار السيرة النبوية وسيرة الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم في التعاطي مع قضايا الأسرة، مع التركيز على أهم التطورات التي طرأت على هذا التعاطي، ومسوغات وجود هذه التطورات. فموضوع التعدد والخلع والطلاق لاسيما إنفاذ عمر رضي الله عنه الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاث طلاقات يجب أن يبحث ضمن الإطار التاريخي الذي ورد فيه لا للتملص من النص الشرعي، وإنما للاستعانة به لفهم موضوعي لهذا النص.

ضرورة اعتبار الخصوصية في حل قضايا الأسرة، وكذا تجنب الإسقاطات في حل كل يطرأ عليها من مستجدات. ذلك أن الفتوى تقدر بقدرها، والعوائد محكمة ما لم تخالف شرع الله تعالى، وتحديات أسرة القرن الحالي وكذا المحيط الذي تعيش فيه مختلف عن تحديات أسرة القرن الذي قبله والقرون السالفة، والاجتهاد لا ينقض بمثله، وتحديد النظر في القضايا الاجتهادية مطلب مسطر في كتب الأصول، لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان.

خاتمة

بعد هذا العرض المختصر لمعوقات وأفاق علاج قضايا الأسرة يمكن للباحثة أن تقف على النتائج الآتية:

- إن مقارنة التيارات المختلفة لمعالجة قضايا الأسرة اتسمت في عمومها بالقصور والاضطراب بحيث لم تنسجم وكليات الشريعة الإسلامية ولم ترق إلى تطلعات الأسرة المسلمة.
- يمكن إرجاع القصور في مقارنة قضايا الأسرة إلى عدم وضوح منهجية المعالجة والأطر الكلية التي تضمن معالجتها من بعدها الشمولي الجامع بين متطلبات الدين ومقتضيات الواقع.
- إن منهج القرآن في علاج قضايا الأسرة قام على أسس شاملة اتسمت بالصراحة والموضوعية والشمول. وإن القرون الأولى عموماً شهدت ثباتاً على هذه الأسس إلى أن جاء عصر التقليد حيث حلت الأعراف والتقاليد القبلية في كثير من جوانبها محل منهجية القرآن الكريم وسنة النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم في معالجة قضاياها.

- إن أهم معوقات معالجة قضايا الأسرة:

أولاً: التفكير الجزئي

ثانيا: التجاذبات السياسية

ثانيا، سوء الفهم وسوء التطبيق

أما توصيات البحث فيمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- ضرورة إشراك جميع القوى الفاعلة في بحث قضايا الأسرة، وتقديم مقترحات حلها. بحيث يشترك في حلها الفقيه والقانوني والسياسي وعالم الاجتماع، وعالم النفس، وغيرهم من المتخصصين.
- ضرورة تحديد واضح للإطار الكلي الناظم لمؤسسة الأسرة، وجعله حكما في الاجتهاد في قضايا الأسرة.
- ضرورة استنطاق التاريخ من خلال استحضار السيرة النبوية وسيرة الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم في التعاطي مع قضايا الأسرة والاستعانة به لفهم موضوعي لهذا للنصوص المتعلقة بالأسرة.
- ضرورة اعتبار الخصوصية في حل قضايا الأسرة، وكذا تجنب الإسقاطات في حل كل يطرأ عليها من مستجدات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الدكتور حليلة بوكروشة

كلية أحمد إبراهيم للحقوق قسم الشريعة الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا